العلم وهو الذي طريق وجوبه قطع ما يعود اداه بالظن وذلك في
ابعاض منه لا في جملته ولا بد في هذه الابعاض من ان يكون مما اذا اعيدت
الا مع عود الشك فيها وذلك كما تبعاض الصلوة وابعاضا ما الحج قوله لا بومن
عود الشك احتراز عما بعاض يومن عود الشك فيها وذلك كما ان شك في
جملة ما كان اتى بخمس طوافي الوقوف او في نقص طوافي الزيارة اذا لاحرام فان
هذه ابعاض اذا شك فيها لزمته اعادتها وهو لم يلتفت الى ظنه في اداتها **فصل**
والمشروع في السهو هو سجدتان اتفاقا واختلف
الناس في موضع فعلهما فالمذهب انهما مشروعتان **بعد كمال التسليم**
الى بعد تسليم المصلي التسليمتين جميعا قال في الانتصار وهو رأي المنتمي
الهادي ويدل على وهو المذهب قال وهو المختار القول الثاني انهما قبل السلام
وهذا هو المشهور عن عترة القول الثالث للصادق والناصر وكما انهما الذي
الا جل النقصان فقبل السلام وان كانا لزيادة فبعده القول الرابع قول
ش في القديم انه مخير عندنا انه لا وقت لهما محدود بل محدودهما احتذى حذوه
سواء كان في ذلك المصلي ام فذا فقد نقل مثل ما نقل عن خليل وعزم بالله انه سجد اذا لم
يقم من صلاته او يفعل ما ينافي الصلوة وزاد هو بالله او يدخل في صلوة اخرا
والذي نزل الافاده لم بالله انه يعود الى سجود السهو وان دخل في الاعبه
المرء به اذا كان جالسا في صلاته ثم بين سلم انه يفعل السجود حيث ذكر اذا
اذا كان وقت الصلوة التي يجبر بها به نقبا او فضا وذلك حيث قد خرج
وقت الصلوة المجبورة بمثل ولا يجب قضا السجود الا ان ترك فعله
قبل خروج الوقت عمدا الا اذا ترك سهوا او جهلا بوجوبه حتى خرج الوقت
فانه لا يلزمه قضاؤها في السلم وهذا صحاح لانه واجب فصلن فيه
وفروضهما خمسة الاول النية للجبران اي لجبران صلوته التي لحقها

نقص لاجل زياده او نقصان او نحوهما فان كان موتما عند لاحق لم عند نيه
الاتمام فيهما ويلزم الامام نية الامامة فيهما فان علم لعلم ولم يراد هم
انها لا تكمل الجماعة فيهما الا بذلك كما قلنا في صحة انعقاد جماعة ولا وجه لصحتي
تحتم الاتمام فيهما لانهما كالمنفرد المستقل بعد الخروج من الصلوة و
عن بعض المذاكرين ان نية الامام والموتم لا تجب اكتفا بنية تقدم لكن الصلوة
تفعل وعلى قول بالبدلا تجزئ النية للجبران بل للسهو وعلى قول ان تركها عمدا
فوا لجبران لا للسهو وان نوى سهوا وخرج بين نية السهو والجبران وفعل بل
نية الجبران تجزئ عند جميع مطلقا قال المؤلف عليه السلام وهذا هو الصحيح
عافيه من العموم **والفرض الثاني التكبيرة** للاحرام فاعادا سفه
الامام سجدتي السهو والحق المأموم في السجدة الثانية الاحق بعد سلم
امامه عن سجودها لا قبل الصلوة **والفرض الثالث السجود** وهو سجودان
اثنان قال عليه السلام وقد استغنينا عن ذكر الثاني بقولنا اولا وهي
سجدتان **والفرض الرابع الاعتدال** بين السجدتين كما
في الصلوة قال عليه السلام ولعل من خالف هناك خالف هنا **والفرض**
الخامس **التسليم** فاعتد بعندنا كما في الصلوة قال عليه السلم ولعل من خالف
هناك خالف هنا **وسننها** ثلاثة **تكبيرة النقل** وتسبيح كما مر في الصلوة **السجود**
والثالث التشهد قيل التسليم واختلف في صحبته فعن زيد بن علي انه التشهد
الاوسط وعن بعضهم انها وان فقط **وجب على الموتم** اذا سها امامه
ان يسجد **لسهو الامام اولا** وان لم يسجد الامام وسنوى سجوده جبران
صلوته مما تحققها من المفصل سهوا امامه وقال زيد بن علي ون اذا لم يسجد الامام
لسهوه لم يجب على الموتم السجود ثم اذا فرغ من سجود سهوا امامه سجد
لسهو نفسه هذا ون م بالله وثم لا يجب على الموتم ان يسجد لسهو نفسه
الا ان يكون لا حق فسها سهوا بعد تسليم الامام **فصل** واما يجب الموتم

Copyright © King Saud University